

روح المعاني

على الاصل وأصل تعدوا فى القراءة المشهورة تعدوا بواوين الأولى واو الكلمة والثانية ضمير الفاعل فاستثقلت الضمة على لام الكلمة فحذفت فالتقى ساكنان فحذف الأول وهو الواو الاولى وبقي ضمير الفاعل وأخذنا منهم ميثاقا غليظا .

154 .

- أى عهدا وثيقا مؤكدا بأن يأتروا بأوامر الله تعالى وينتھوا عن مناهيه قيل : هو قولهم : سمعنا وأطعنا وكونه ميثاقا ظاهرا وكونه غليظا يؤخذ من التعبير بالماضى أو من عطف الاطاعة على السمع بناء على تفسيره بها وفى أخذ ذلك مما ذكر خفاء لا يخفى وحكى أنهم بعد أن قبلوا ما كلفوا به ممن الدين أعطوا الميثاق على أنهم إن هموا بالرجوع عنه فالله تعالى يعذبهم بأى أنواع العذاب أراد فان صح هذا كانت وكادة الميثاق فى غاية الظهور وزعم بعضهم أن هذا الميثاق هو الميثاق الذى أخذه الله تعالى على الأنبياء عليهم الصلاة والسلام بالتصديق بمحمد صلى الله عليه وسلم والايمان به وهو المذكور فى قوله تعالى : وإذ أخذ الله ميثاق النبيين لما آتيتكم الآية وكونه غليظا باعتبار أخذه من كل نبي نبي من الأنبياء عليهم الصلاة والسلام وأخذ كل واحد واحد له من أمته فهو ميثاق مؤكد متكرر ولا يخفى أنه خلاف الظاهر الذى يقتضيه السياق فيما نقضهم ميثاقهم فى الكلام مقدر والجار والمجرور متعلق بقدر أيضا والباء للسببية وما يزيد لتوكيدها والإشارة إلى أنها سببية قوية وقد يفيد ذلك الحصر بمعونة المقام كما يفيد التقديم على العامل إن التزم هنا وجوز أن تكون ما نكرة تامة ويكون نقضهم بدلا منهما أى فخالفوا ونقضوا ففعلنا بهم ما فعلنا بنقضهم وان شئت أخرت العامل .

واختار أبوحيان عليه الرحمة تقدير لعناهم مؤخرا لوردوه مصرحا به كذلك فى قوله تعالى : فيما نقضهم ميثاقهم لعناهم وجوز غير واحد تعلق الجار بحرمانا الآتى على أن قوله تعالى : فبظلم بدل من قوله سبحانه : فيما نقضهم واليه ذهب الزجاج وتعقبه فى البحر بأن فيه بعدا لكثرة الفواصل بين البدل والمبدل منه ولأن المعطوف على السبب سبب فيلزم تأخر بعض أجزاء السبب الذى للتحريم عن التحريم فلا يمكن أن يكون جزء سبب أو سببا إلا بتأويل بعيد وبيان ذلك إن قولهم على مريم بهتانا عظيما وقولهم إنا قتلنا المسيح متأخر فى الزمان عن تحريم الطيبات عيهم واستحسنه السفاقي ثم قال : وقد يتكلف لحله بأن دوام التحريم فى كل زمن كابتدائه وفيه بحث وجعل العلامة الثانى الفاء فى فبظلم على هذا التقدير تكرارا للفاء فى فيما نقضهم عطفا على أخذنا منهم أو جزاء شرط مقدر واستبعده أيضا من وجهين : لفظي

ومعنوى وبين الأول بطول الفصل ويكونه من إبدال الجار والمجرور مع حرف العطف أو الجزاء مع القطع بأن المعمول هو الجار والمجرور فقط والثانى بدلالته على أن تحريم بعض الطيبات مسبب عن مثل هذه الجرائم العظيمة ومترتب عليه ثم قال : ولو جعلت الفاء للعطف على فيما نقضهم كما فى قولك : بزيد وحسنه أو فبحسنه أو ثم حسنه افتتنت لم يحتج إلى جعله بدلا وجوز أبو البقاء وغيره التعلق بمحذوف دل عليه قوله تعالى : بل طبع الله عليها بكفرهم ورد بأن ذلك لا يصلح مفسرا ولا قرينة للمحذوف أما الأول فلتعلقه بكلام آخر لأنه رد وإنكار لقولهم قللونا غلف وأما الثانى فلأنه استطراد يتم الكلام دونه وكونه قرينة لما هو عمدة فى الكلام يوجب أن لا يتم دونه .

والحاصل أنه لا بد للقرينة من التعلق المعنوى بسابقتها حتى تصلح لذلك ومنه يعلم أنه لا مورد للنظر بأن الطبعين